الأمم المتحدة

A/61/515

الجمعية العامة

Distr.: General
13 October 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٥ (ب) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية

موجز الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

مذكرة من رئيسة الجمعية العامة

أولا - الشكل والمشاركة

١ - تتشرف رئيسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة أن تحيل طيه، وفقا للفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٢٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، موجز الحوار الرفيع المستوى الأول بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي أجرته الجمعية العامة يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في مقر الأمم المتحدة.

٢ - افتتحت رئيسة الجمعية العامة الحوار الرفيع المستوى وعقب الإدلاء ببيانها، أدلى ببيان كل من الأمين العام ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وشمل الحوار أربع جلسات عامة أدلى فيها ببيانات مسؤولون رفيعو المستوى من ١٢٧ دولة عضواً، من بينهم نائب رئيس، و ٤٧ وزيراً، و ٤٠ نائب وزير. وأدلى أيضاً ببيانات ممثلو دولة مراقبة واحدة و ١٠ كيانات ومنظمات حكومية دولية تلقت دعوات دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها.

٣ - وعُقدت أربعة اجتماعات تفاعلية من اجتماعات المائدة المستديرة مساء ١٤ أيلول/سبتمبر وصباح ١٥ أيلول/سبتمبر. وكان من بين المشاركين في اجتماعات المائدة المستديرة ١٦٢ من الممثلين رفيعي المستوى للدول الأعضاء، ومسؤولون من ١٦ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والأمناء التنفيذيون للجنتين اثنتين من اللجان

171006 171006 06-57100 (A)

الإقليمية للأمم المتحدة، والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، وممثلو ١٢ من المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤ - ونظر كل اجتماع من اجتماعات المائدة المستديرة في موضوع مختلف. فركز اجتماع المائدة المستديرة ١ على آثار الهجرة الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترأسته السيدة تاريا فيلاتوف، وزيرة العمل في فنلندا. وناقش اجتماع المائدة المستديرة ٢ التدابير الرامية إلى كفالة احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وإلى منع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، ورأسه فرانسيسكو لينيز، وزير خارجية السلفادور. ونظر اجتماع المائدة المستديرة ٣ في الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك التحويلات المالية، برئاسة كاستريوت سولكا، نائب وزير العمل والرعاية الاجتماعية وتكافؤ الفرص في ألبانيا. وناقش اجتماع المائدة المستديرة ٤ تعزيز إقامة الشراكات وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات على جميع الصعد، بما في ذلك الصعيدان الثنائي والإقليمي، لما فيه مصلحة البلدان والمهاجرين على حد سواء، ورأسه جان فرانسوا إندونغو، نائب وزير الخارجية في غابون.

٥ - وخلال الجلسة العامة التي عقدت مساء ١٥ أيلول/سبتمبر، قدم رؤساء اجتماعات المائدة المستديرة موجزات شفوية للمداولات التي دارت في اجتماعات المائدة المستديرة. وعقب الانتهاء من الإدلاء بجميع البيانات في الجلسة العامة، أدلت رئيسة الجمعية العامة ببيان ختامي.

ثانيا - المسائل الرئيسية

٦ - برهن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية على الالتزام القوي من جانب الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمراقبين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بفحص أوجه الترابط والتآزر بين الهجرة الدولية والتنمية. وكان هناك توافق عام في الآراء بأن الحوار الرفيع المستوى يمثل فرصة فريدة من نوعها لتحديد سبل ووسائل بلوغ أقصى حد للفوائد الإنمائية للهجرة الدولية والحد من آثارها السلبية.

٧ - وشدد المشاركون على الطابع العالمي للهجرة الدولية. وأكدوا أن الهجرة الدولية ظاهرة متنامية، سواء في نطاقها أو في تعقيدها، وتؤثر في كل بلدان العالم تقريبا. واتفقوا على أن الهجرة الدولية يمكن أن تكون قوة إيجابية للتنمية سواء في البلدان الأصلية أو في بلدان المقصد، شريطة أن تدعمها المجموعة الصحيحة من السياسات.

٨ - ولاحظ المشاركون أن المهاجرين الدوليين يساهمون في التنمية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وللمهاجرين، في بعض البلدان، أهمية أساسية في مواجهة حالات النقص في اليد العاملة. وأبرز عدد من المشاركين أيضاً المساهمات الاجتماعية والثقافية للمهاجرين. وأبلغت بعض البلدان عن خبرتها الطويلة في استقبال المهاجرين الدوليين وإدماجهم. وأبلغت بلدان أخرى أنها حديثة العهد في استقبال المهاجرين. وذكر العديد من المشاركين كيف استفادت بلدانهم من هجرة مواطنيهم ومن المساهمات المالية وغيرها من المساهمات التي قامت بها مجتمعات المهاجرين لتنمية بلدانها. وجرى التنويه بدور منظمي المشاريع في إنعاش المناطق الحضرية.

٩ - ورأى المشاركون أنه لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للهجرة الدولية بما يكفل أن تكون هجرة الناس عن اختيار وليس عن ضرورة. ولاحظوا أن الناس غالبا ما يهاجرون بسبب الفقر أو الصراع أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الحكم السيئ أو انعدام فرص العمل. وكان هناك دعم واسع النطاق لإدراج مسائل الهجرة الدولية في الخطط الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر. ولاحظ المشاركون أن من شأن الهجرة الدولية أن تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنهم حذروا من اعتبار الهجرة الدولية وحدها استراتيجية إنمائية طويلة الأجل. وجرى التشديد على الحاجة إلى إيجاد فرص العمل مع تهيئة ظروف عمل لائقة وإلى ضمان إمكانية توفير سبل العيش المستدامة في جميع البلدان.

١٠ - وأقر المشاركون بأن مسائل الهجرة الدولية والتنمية وحقوق الإنسان مترابطة ترابطاً جوهرياً. واعتُبر احترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع المهاجرين أمر أساسي لجني كل فوائد الهجرة الدولية. ولاحظ العديد أن بعض المجموعات المستضعفة، مثل النساء والأطفال من المهاجرين، تحتاج إلى حماية خاصة. وطلب من الحكومات التصديق على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة وتنفيذها، بما فيها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وشدد المشاركون على الحاجة إلى تضافر الجهود من جانب الحكومات لمكافحة كره الأجانب والتمييز والعنصرية والإقصاء الاجتماعي للسكان المهاجرين.

١١ - وشدد المشاركون على أن الآثار الاجتماعية للهجرة الدولية تستحق اهتماماً عاجلاً. ويتطلب إدماج المهاجرين الدوليين في بلدان الاستقبال تكيفاً وقبولاً متبادلين من المجتمع المضيف والمهاجرين أنفسهم على حد السواء. ومن المهم مكافحة جميع أشكال التعصب.

واعتُبر أنه من المفيد أن تنظم حملات إعلامية بشأن المساهمة الإيجابية للمهاجرين الدوليين في المجتمع المضيف وبشأن حقوق المهاجرين الدوليين ومسؤولياتهم.

١٢ - وأقر المشاركون بأن التحويلات المالية هي أبرز فوائد الهجرة الدولية للبلدان الأصلية. ولاحظوا أن حجم التحويلات ارتفع بشكل ملحوظ في الأعوام الأخيرة. ورغم أن التحويلات تفيد الملايين من أسر المهاجرين فإن المشاركين رأوا أن من الممكن تعزيز إمكانيات نموها بتدابير ملائمة. وتشمل هذه التدابير زيادة المنافسة بين شركات تحويل الأموال والمصارف لتخفيض رسوم التحويل، وتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية، بما فيها الائتمان، للمهاجرين وأسرهم، والتوسع في محو الأمية المالية في البلدان الأصلية. وكان هناك توافق في الآراء بأن التحويلات هي تدفقات خاصة ولا ينبغي اعتبارها بديلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو تخفيف الديون. وحذر بعض المشاركين من الآثار السلبية المحتملة للتحويلات، بما فيها ثقافة التبعية التي قد تعززها على صعيد الأسرة المعيشية والصعيد الوطني على السواء.

١٣ - واتفق المشاركون على أن لمجتمعات المهاجرين إمكانيات كبيرة للمساهمة في تنمية بلدانها الأصلية. وكان عدد من البلدان قد اتخذ تدابير لتعزيز الروابط مع مواطنيها في الخارج وتشجيع العمال ذوي المهارات العالية على التحرك في اتجاه العودة أو الهجرة الدائرية. ولاحظ عدة مشاركين أنه، رغم مشاريع التنمية المشتركة، فإن منظمي المشاريع المهاجرين كانوا عناصر للتنمية في بلدانهم الأصلية. وتم أيضاً إبراز دور المهاجرين الدوليين في نقل الدراية الفنية والمهارات والتكنولوجيا والخبرة وطرائق جديدة في التفكير إلى بلدانهم الأصلية.

١٤ - وركز المشاركون أيضاً على طرائق تخفيض الآثار السلبية إلى أقصى حد لهجرة ذوي المهارات العالية من البلدان النامية. وشكل تدفق العاملين ذوي المهارات العالية من قطاعي الصحة والتعليم مصدراً خاصاً للقلق لأنه يضر بتقديم الخدمات في البلدان الأصلية. وحث المشاركون على تنفيذ تدابير لاستبقاء العاملين ذوي المهارات العالية، عن طريق جملة أمور منها ضمان أجور عادلة وظروف عمل لائقة. وأوصي أيضا بتشجيع عودة العمال ذوي المهارات إلى بلدانهم الأصلية، ولو بشكل مؤقت. ولاحظ بعض المشاركين أن بلدانهم اعتمدت أو كانت على وشك اعتماد مدونات لقواعد السلوك تمنع التوظيف الفعلي للعاملين في قطاع الصحة من البلدان النامية المتضررة بنقص اليد العاملة في قطاعي الصحة والتعليم. واقترح عدد من المشاركين أن يكون من الممكن اتخاذ ترتيبات تعاونية لتدريب العمال ذوي المهارات في البلدان النامية، ودعا آخرون إلى وضع آليات مختلفة للتعويض عن ذلك.

١٥ - ولاحظ المشاركون أن هجرة اليد العاملة أمر حيوي للاقتصاد العالمي. وفي بعض البلدان، تعتمد سوق العمل بشكل كبير على العمال الأجانب. وفي بلدن أخرى، سمحت هجرة اليد العاملة المؤقتة بتلبية الاحتياجات من أيدي عاملة معينة. ولاحظ المشاركون أن مشاركة المرأة العالية نسبياً في هجرة اليد العاملة دفعت بعض البلدان إلى إعادة النظر في أنظمتها وإجراءاتها المتعلقة بهجرة اليد العاملة بما يكفل مراعاتها للجانب الجنساني وتوفير حماية كافية للمهاجرات.

١٦ - ولاحظ المشاركون أن قرابة نصف المهاجرين من الإناث. والمرأة، شأنها في ذلك شأن الرجل، تهاجر لتحسين سبل عيشها. وبالنسبة إلى العديد من النساء، تمثل الهجرة وسيلة للتمكين. وتستحق إمكانيات تنظيم المشاريع لدى المرأة الدعم وينبغي الاعتراف بمساهمة المهاجرات في تنمية كل من البلدان الأصلية وبلدان المقصد. غير أن الهجرة تنطوي أيضاً على مخاطر غالباً ما تكون أشد على المرأة منها على الرجل، خاصة عندما تُقصى المرأة إلى الوظائف غير المرغوب فيها وذات الأجور المنخفضة. لذلك كان من المهم اعتماد سياسات تعالج الظروف والخبرات الخاصة للمهاجرات والحد من ضعفهن أمام الاستغلال والاعتداء. وللنساء والفتيات اللواتي كن ضحايا الاتجار بهن الحق في حماية خاصة.

١٧ - وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء زيادة الهجرة غير النظامية واستغلال المهاجرين وإساءة معاملتهم في حالات الهجرة غير النظامية. وكان هناك توافق عام للآراء على أن الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين، خاصة النساء والأطفال، يجب أن يُكافح على وجه الاستعجال على الصُعد الوطنية والثنائية والإقليمية والعالمية. ولاحظ بعض المشاركين أن السياسات التقييدية للهجرة ساهمت في زيادة الهجرة غير النظامية، ودعوا إلى زيادة السبل القانونية للهجرة وتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين. وأشار بعض المشاركين إلى أن من شأن الحملات الإعلامية التي تبرز الأخطار التي تنطوي عليها الهجرة دون ترخيص أن تساعد على الحد من تدفق موجات اللاجئين غير النظامية. وعلى الرغم من أن العديد من المشاركين رأوا أن مراقبة الحدود أمر ضروري، فقد كان هناك إقرار بأن تدابير الأمن والمراقبة وحدها لن تقضي على حالات الهجرة غير النظامية. ومن ثم، كان هناك نداء إلى وضع سياسات هجرة من شأنها أن تخلق توازناً أفضل بين الطلب غير المحقق على اليد العاملة وتدفقات العمال من الخارج. وشدد المشاركون أيضا على أن تدابير مراقبة الهجرة غير النظامية ينبغي ألا تمنع الأشخاص الذين يهربون من الاضطهاد وجماعات سكانية أخرى ضعيفة من السعي إلى الحصول على الحماية الدولية.

١٨ - ورأى معظم المشاركين أن الاستراتيجيات الوطنية لمعالجة أثر الهجرة الدولية على التنمية يجب أن تستكمل بالتعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. ورأوا أن هناك حاجة إلى هذا التعاون لتعزيز الهجرة القانونية والآمنة والمنظمة، والحد من الهجرة غير النظامية وتحسين فرص جني كل فوائد الهجرة الدولية. ورأى المشاركون أن انتشار العمليات الاستشارية الإقليمية دليل على أن التعاون فعال بشكل خاص على الصعيد الإقليمي. وقدم العديد من المشاركين أمثلة على آليات إقليمية أدت، من خلال تحسين الحوار والتفاهم المتبادل، إلى تدابير عملية لمعالجة مسائل الهجرة.

١٩ - واعترف المشاركون أيضاً بفائدة الاتفاقات الثنائية وذكروا أمثلة على تلك التي تعالج هجرة اليد العاملة، أو قابلية نقل المعاشات التقاعدية، أو إعادة قبول الرعايا، أو مكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين. ورأى عدد من المشاركين أن المبادرات الإقليمية والثنائية يجب أن تُستكمَل بمبادرات على الصعيد العالمي، ملاحظين أن الأمم المتحدة مكان طبيعي لهذه المبادرات. ونوه المشاركون أيضا بعمل اللجنة العالمية للهجرة الدولية التي قدمت في تقريرها إرشادات مفيدة، وجدول الأعمال الدولي لإدارة الهجرة الذي وضعته مبادرة برن، والحوار السنوي بشأن سياسات الهجرة برعاية المنظمة الدولية للهجرة.

ثالثا - متابعة الحوار الرفيع المستوى

٢٠- أعربت كل الدول الأعضاء المشاركة في الحوار الرفيع المستوى تقريباً عن اهتمامها بمواصلة الحوار العالمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وكان هناك دعم واسع لاقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء منتدى عالمي كمكان لمناقشة المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية بشكل منتظم وشامل.

٢١ - وشدد الكثير من المشاركين على أن يدعم المنتدى، حال إنشائه، وضع تدابير عملية قائمة على البراهين لتعزيز فوائد الهجرة الدولية وتخفيض آثارها السلبية إلى أقصى حد. ولاحظ المشاركون أنه ينبغي للمنتدى أن يتخذ طابعا غير رسمي وأن تكون المشاركة فيه طوعية وتتولى قيادته دول أعضاء تعمل بطريقة شفافة ومفتوحة. ولن تصدر عن المنتدى نتائج يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض ولن يتخذ أية قرارات معيارية، لكنه سيشجع على إقامة تعاون أوثق بين الحكومات.

٢٢ - ووجه عدد من المشاركين تحذيرا مؤداه أنه ينبغي للمنتدى المقترح أن يتجنب ازدواجية الهياكل القائمة والأنشطة الجارية في كيانات أخرى. ويتوقع للمنتدى، حال إنشائه، أن يعتمد على الخبرة القائمة في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وسيعتمد على

تجارب العمليات الاستشارية الإقليمية ويعمل عن كثب مع فريق الهجرة العالمي الذي أُنشئ مؤخراً. وخضعت مسألة العلاقة المحددة بين المنتدى والأمم المتحدة لبعض المناقشة. وطرح اقتراح مؤداه أن يكون الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية، بيتر ساذرلاند، هو حلقة الوصل بين المنتدى والأمم المتحدة.

٢٣ - وقال بعض المشاركين بأن هناك أدوات كافية لمعالجة مسائل الهجرة الدولية قائمة بالفعل في مختلف الكيانات أو الهياكل، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. وأيدوا استعمال المؤسسات القائمة، بما فيها المنظمة العالمية للهجرة وفريق الهجرة العالمي، للاستمرار في معالجة مسألة الترابط بين الهجرة الدولية والتنمية. ورأى بعض المشاركين أن الحوار يمكن أن يكون أكثر فعالية على الصعيد الإقليمي منه على الصعيد العالمي، وربما يعززه اجتماع دوري لرؤساء العمليات الإقليمية.

٢٤ - وعرضت حكومة بلجيكا استضافة الاجتماع الأول للمنتدى العالمي في عام ٢٠٠٧، وهو العرض الذي لقي ترحيبا عاما وأعلن الأمين العام عن استعداده لإنشاء صندوق استئماني تطوعي لدعم أنشطة المنتدى إذا ما رأت الدول الأعضاء ذلك مفيدا. وحظي قرار الأمين العام تمديد ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية بتأييد واسع النطاق.